مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الرابع
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.4)
October 2021

معوقات تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا
"دراسة تطبيقية من وجهة نظر المصارف التجارية الواقعة في مدينة بنغازي"

أ. نادية راف الله شحات الحداد / عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد / قسم المحاسبة / جامعة بنغازي
أ. احمد عمر بشير فشتول / عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد-فرع سلوق / قسم المحاسبة / جامعة بنغازي

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد المعوقات التي تعيق تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تبنت الدراسة المنهج العلمي الحديث أو المنهج الاستنباطي الاستقرائي، كما اعتمدت الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وقد تمثل مجتمع الدراسة الادارات الرقابية بإدارة الفروع للمنطقة الشرقية و مدراء المصارف ورؤساء الاقسام و المدققين الشرعيين للمصارف التجارية في مدينة بنغازي (مصرف الوحدة ، مصرف الجمهورية ، التجاري الوطني). ولقد تم توزيع عدد 40 استبانة وتم استرجاع عدد 35 استبانة صالحة للتحليل ، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات وتم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة One sample T-test وتحليل التباين (ANOVA) لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى انه هناك نقص في الكوادر البشرية المؤهلة علميا وشرعيا يشكل عائق امام نجاح تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا وكذلك عدم وجود ادارات خاصة بالبحث والتطوير للعمل المصرفي الاسلامي .وايضا عدم وضوح إجراءات الرقابة المالية والشرعية المتعلقة بعمل المصارف الاسلامية كما توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود هيكل تنظيمي يراعي السمة الاستثمارية والاجتماعية والاسلامية للمصرف الاسلامي و عدم وجود سوق مالي اسلامي فعال .

Abstract

This study aimed to identify the obstacles that hinder the implementation of Islamic banks in Libya an achieve the goal of the study, and this study adopted the modern scientific method or the deductive and inductive method. The study also adopted the questionnaire as the main tool for data collection, and the study population represented the supervisory department in the management of branches in the eastern region, bank managers, heads of departments and legal auditors of commercial banks in the city of Benghazi (AL- Wahda bank, AL- Jumhuriya bank and EL- Tyjari Watani bank).

40 questionnaires were distributed and 35 of them were returned valid for analysis. The study used the statistical method represented in Cronbach's alpha test for validity and reliability, and the one sample T- test and ANOVA were used to test the study's hypotheses. The results of the study concluded that there is a shortage of scientifically and legally qualified human cadres that constitute and obstacle to the success of the application of Islamic banks in Libya, as well as the absence of special department of Islamic banking work and also the lack of clarity of the financial and legal control procedures related to the work of Islamic banks as the results of the study concluded that there is no organizational structure that takes into account the investment, social and Islamic bank financial market.

1.1 المقدمة:

تماشيا مع الشريعة الاسلامية وقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُم قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوفٌ عَلَيهِم وَلاَ هُم يَحزَنُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

اتَّقُوا اللّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُؤمِنِينَ * فَإِن لم تَفعَلُوا فَأذَنُوا بِحَربٍ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبتُم فَلَكُم رُؤُوسُ أَموَالِكُم لاَ تَظلِمُونَ وَلاَ تُظلَمُونَ ﴾ (القرآن الكرية صورة البقرة الآية 275-279) وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأكُلُوا الرِّبَا أَضعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللّهَ لَعَلَّكُم تُفلِحُونَ * وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّت لِلكَافِرِينَ * وَأَطِيعُوا اللّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُم تُرحَمُونَ * وَسَارِعُوا إِلى مَغفِرَةٍ مِن رَبِّكُم وَجَنَّةٍ عَرضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرضُ أُعِدَّت لِلمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالكَاظِمِينَ الغَيظَ وَالعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللّهُ يُحِبُّ المُحسِنِينَ ﴾ (القرآن الكريم صورة آل عمران الآية (130 -134)

ظهرت المصارف الإسلامية بميزات فريدة عن غيرها من المصارف ومؤسسات التمويل، ولعلها في ذلك تنطلق من قواعد ومبادئ الشرع الحنيف المنبثة من الشريعة الاسلامية، فالتعامل المالي والمادي في الإسلام له أصوله وقواعده المبنية على اسس ومعايير شرعية وليس تابعا لهوى الأفراد وميولهم او استنتاجاتهم الفكرية، وذلك حفاظا عليهم وعلى حقوقهم من الهضم والضياع، ففي قوى المال الكبير يأكل الصغير والقوي يطغى على الضعيف وهذا من هوى النفوس وطباعا (طشطوش، 2015) و البنوك الاسلامية اصبحت جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول الاسلامية والغربية . فهي تقدم منتجات مصرفية بأشكال متنوعيه ، أثبتت فعاليتها في المساهمة في التنمية وزيادة الرفاهية من خلال قدرتها علي تجميع المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمار المناسبة . ويشير التقرير السنوي لمجلس الخدمات المالية الاسلامية لعام 2016 الي أن خدمات التمويل الاسلامي في العام بلغت 1.9 تريليون دولار ، وثمة توقعات بأن تبلغ هذه الخدمات 3.4 تريليونات دولار عام 2018 .

1.2 مشكلة البحث

إن ليبيا تعتبر من أوائل الدول التي اتخذت خطوات جيدة في تقنين الشريعة الاسلامية وإدخالها في التشريعات النافذة . وكان الأمل الي أن يصل تحديث بقية التشريعات لتشمل المعاملات المصرفية ، إلا إنه تأخر إنشاء مصارف اسلامية مستقلة أو تحويل المصارف التقليدية الي مصارف اسلامية ، بالرغم من اصدار منشور من قبل الجهات التنفيذية الحكومة عام 2009 بإدخال ما يسمي بالمنتجات المصرفية البديلة (المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية ، وقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية . إلا إن آلية عمل المصارف الاسلامية المستمدة من الشريعة الاسلامية جعلها تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي وقفت عائق في طريق نشوئها . وهذه المعوقات تمثل مشكلة الدراسة الاساسية التي سوف تتناولها الدراسة من خلال تحديد أهم المعوقات التي تعيق تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا .

1.3 أهداف الدراسة:

بناءً على صياغة مشكلة الدراسة فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد جميع المعوقات (العوامل) التي تعيق تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا.

1.4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب سواء من الناحية العلمية (الأكاديمية) أو من الناحية العملية (التطبيقية) يمكن سردها كالآتي:

- تحديد جميع المعوقات التي يمكن تحديدها من ادبيات الدراسة و التي يمكن ان تقف عائقا لتطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا.
- تبرز أهمية الدراسة بأهمية المصارف الاسلامية في تطبيق التشريعات المصرفية فيما يخص العمليات المالية والإدارية بالمصارف التجارية.
- إثراء البحث العلمي من خلال هذه الورقة والعمل على إعداد ورقات أخرى مستقبليا لها علاقة بموضوع الدراسة.

1.5 منهجية الدراسة:

تبنت الدراسة المنهج العلمي الحديث أو المنهج الاستنباطي الاستقرائي (فشتول، 2013) وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

- مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة للتعرف على أهم المتغيرات (المعوقات) المؤثرة بصورة عامة على تطبيق المصارف الاسلامية.
- تكوين الإطار النظري للدراسة اعتماداً على مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أو بمعنى أخر تحديد المتغيرات (المعوقات) المختلفة التي يحتمل أن تؤثر على تطبيق المصارف الاسلامية في إطارها العام كمتغير تابع مع تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ورسمها.
- دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية، لتحديد المعوقات (المتغيرات) المختلقة التي يحتمل أن تؤثر على تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا بصورة خاصة، وبالتالي صياغة فرضيات الدراسة.
- استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ومن ثم جمع البيانات اللازمة وتحليلها وصياغة النتائج (الاستنتاجات العلمية للدراسة).
- مقارنة الاستنتاجات التطبيقية للدراسة باستنتاجاتها النظرية، فإذا كانت النتائج التطبيقية للدراسة تؤيد استنتاجاتها النظرية، فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلاً تطبيقياً من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية، وفي حالة عدم تطابقها فإنه يجب التعرف على العوامل التي تقف وراء ذلك من وجهة نظر الباحثين.

1.6 محددات الدراسة:

تتمثل حدود البحث في حدود مكانية واقتصرت على المصارف التجارية في مدينة بنغازي ، وحدود زمنية للدراسة التطبيقية كانت من شهر **4/ 2018** إلى شهر**6 / 2018** ، وحدود موضوعية ركزت فقط على معوقات تطبيق المصارف الاسلامية .

1.7 الدراسات السابقة :

دراسة (المشهراوي، **2003**):

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل التنمية الاقتصادية باعتبارها ظاهرة مصرفية جديدة في العمل المصرفي في فلسطين، باستخدام التحليل المالي ، والنسب المؤوية لبيانات الميزانية المجمعة لهذه المصارف ، كما تم توزيع استمارتين الأولى على الإدارات العامة لهذه المصارف والثانية على جميع العاملين في الأقسام الفنية

بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالإضافة إلى مصرف القاهرة عمان – فرع المعاملات الإسلامية ، ومن أهم نتائج الدراسة أنه ساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسب هامشية في كل من الناتج المحلي الإجمالي و في القوى العاملة في فلسطين ، ويعتبر عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة ، واندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين ، من أقوى الأسباب التي أدت إلى إحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة ، وأوصى البحث بضرورة سعي هذه المصارف إلى زيادة وتوسيع حزمة تمويلاتها للقطاعات الإنتاجية والمشروعات الاقتصادية الحيوية، لاسيما للمشروعات التنموية وتعتبر ركيزتها الأساسية قطاعي الصناعة والزراعة، وعدم التركيز على أسلوب المرابحة في تقديم تمويلاتها، لتكفل مساهمة أكثر فعالية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، كما أن على سلطة النقد الفلسطينية الإسراع في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين.

دراسة (مشتهى، **2011**):

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على حقيقة دور المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين في المساهمة في تنمية الاستثمارات المحلية الفلسطينية، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف الاسلامية الفلسطينية كما تم استخدام اسلوب المسح الشامل لاختيار عينة الدراسة، وقد تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجميع بيانات الدراسة وكذلك استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة لتحليل هذه الاخيرة وبالتالي توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها هو ان المصارف الاسلامية تسعى الى البعد عن الربا والفائدة المحرمة والالتزام بالشريعة وخدمة المجتمع الاسلامي كما توصلت الدراسة الى انه توجد العديد من المعوقات التي تعيق تطبيق المصارف الاسلامية واوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بتدريب وتثقيف الموظفين في المصارف الاسلامية لما لذلك من آثار ومردودات ايجابية لتحسين الاداء.

دراسة (سميران، **2011**):

هدفت هذه الدراسة الى بيان المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الاسلامية المعاصرة ومن ثم اظهار الطموحات والرؤية المستقبلية لهذه المصارف وما تتميز به عن غيرها من المصارف التقليدية، وقد قامت الدراسة بتعريف الاقتصاد الاسلامي والمصارف الاسلامية وكذلك تحديد المشاكل والمعوقات التي تعيق تطبيق هذه الاخيرة وبالتالي توصلت الى عدة نتائج اهمها ان اهم المشاكل التي تواجه تطبيق المصارف الاسلامية هي التعامل بالفائدة الربوية وكذلك عدم وجود اسواق مالية كبيرة يستثمر فيها الفائض المالي للمصارف الاسلامية، كما اوصت الدراسة اشراك المودعين في ادارة المصارف الاسلامية وعدم تركها للمساهمين وهم قلة يتحكمون بها.

دراسة (الصقع والتائب، **2017**):

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى وجود معوقات شخصية واجتماعية وادارية وفنية وشرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تبنت هذه الاخيرة المنهج الاستقرائي كما تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمستويات العليا بفروع المصارف التجارية العاملة في مدينتي الخمس و زليتن، وقد تم تحليل بيانات الدراسة بالأساليب الاحصائية المناسبة، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج

اهمها وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها يندرج تحت المعوقات الشخصية او الاجتماعية وبعضها يندرج تحت المعوقات الادارية او الفنية واخرى تندرج تحت المعوقات الشرعية او التشريعية.

1.8 فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم صياغة الفرضيتن الرئيسيتين التاليتين:

الفرضية الرئيسية الأولى: وجود معوقات لتطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا والتي تعزي للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي – التخصص – الخبرة – المستوى الوظيفي).

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

2.1 فهوم المصارف الاسلامية:

لاقى مفهوم المصارف الاسلامية العديد من التعريفات من قبل البحاث والكتاب فمنهم من عرفها بأنها مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين ، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية (مصطفى، 2006: ص ص 11) كما عرفت المصارف الاسلامية بأنها هي المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على اساس الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية وبادئها، وتعمل على استثمار الاموال بطرق شرعية، وتهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة (الكفري و رمضان، 2014: ص ص 701) وعرفت ايضا بأنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو اعطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الاسلامية (سميران، 2011، ص ص 2).

عليه يرى الباحثان بأن المصارف الاسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تعمل على تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في جميع نشاطاتها وخدماتها وكذلك في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

2.2 اهمية المصارف الاسلامية:

تتمثل أهمية المصارف الاسلامية في عدة نقاط كالتالي (العليات، 2006: ص ص 15):

- تلبية رغبة المجتمعات الاسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام اسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الانشطة المصرفية.
- تعد المصارف الاسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الاسلامي.

2.3 معوقات تطبيق المصارف الاسلامية:

تواجه المصارف الاسلامية عند تطبيقها العديد من المعوقات التي تعيق تطبيقها بشكل فعال سواء من الناحية الداخلية او الناحية الخارجية المحيطة بعمل المصارف الاسلامية، وعلى هذا الاساس قامت هذه الدراسة باستنباط مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية من ادبيات الدراسة والتي يؤثر او تعيق تطبيق المصارف الاسلامية.

2.3.1 المعوقات الداخلية:

توجد مجموعة من المعوقات التي تعيق تطبيق المصارف الاسلامية و المرتبطة بالبيئة الداخلية لهذه الاخيرة والتي تم استنباطها من الادب وهي كالتالي (الحاج ودعاس، 2003)؛ (مصطفى، 2006)؛ (الموسري وجواد، 2009)؛ (العجلوني، 2009)؛ (السرحي، 2010):

- عدم وجود نظم معلومات ملائمة لتطبيق المصارف الإسلامية.
- عدم وجود قدرات مؤهلة تأهيلا علميا لتطبيق المصارف الإسلامية.
- عدم وجود قدرات مؤهلة تأهيلا مهنيا لتطبيق المصارف الإسلامية.
- عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يوضح كيفية عمل المصارف الإسلامية.
- عدم وجود دورات تدريبية لتوضيح كيفية عمل المصارف الإسلامية.
- عدم وضوح اجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية.
- عدم وجود إدارة خاصة بالبحوث والتطوير بخصوص عمل المصارف الإسلامية.
- عدم ملائمة الانظمة المحاسبية لتطبيق المصارف الإسلامية.
- صعوبة وضع معايير رقابية للعمل المصرفي بالمصارف الإسلامية.

2.3.2 المعوقات الخارجية:

توجد مجموعة من المعوقات التي تعيق تطبيق المصارف الاسلامية و المرتبطة بالبيئة الخارجية لهذه الاخيرة والتي تم استنباطها من الادب وهي كالتالي (الحاج ودعاس، 2003)؛ (مصطفى، 2006)؛ (صديقي، 2007)؛ (الموسري وجواد، 2009)؛ (العجلوني، 2009)؛ (قادري و بن ساسي، 2017):

- عدم تكافؤ المنافسة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
- عدم تناغم العلاقة بين المصرف المركزي و المصارف الإسلامية.
- عدم وجود مراكز تدريب وتطوير على كيفية عمل المصارف الإسلامية.
- عدم وجود سلطة واضحة بالدولة لتحديد المعايير التشريعية لتطبيق المصارف الإسلامية.
- تأثير استقلالية المصارف الإسلامية سلبا بسبب التأثيرات الناجمة عن العولمة المالية.

- عدم كفاية النظم القانونية لتطبيق المصارف الإسلامية.
- عدم وجود دعم حكومي لتطبيق المصارف الإسلامية.
- كثرة وتشعب الفتاوي و الآراء الفقهية بخصوص تطبيق المصارف الإسلامية.
- عدم وجود سوق مالي إسلامي والتي تعد بحق من ضرورات الاستثمار المتميز.
- كثرة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية عنها في المصارف الإسلامية.
- عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة للإشراف على عمل المصارف الإسلامية.

بعد مراجعة أدبيات الدراسة وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واستخلاص المتغيرات المستقلة (الرئيسية والفرعية) التي يمكن أن تمثل معوقات مؤثرة على تطبيق المصارف الاسلامية، يمكن صياغة النموذج التالي والذي يوضح بشيء من التفصيل علاقات السبب والنتيجة بين المتغيرات المستقلة (الرئيسية والفرعية) والمتغير التابع للدراسة.

النموذج من إعداد الباحثان

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

3.1 مجتمع وعينة الدراسة :

استهدفت الدراسة الادارات الرقابية[□] بإدارة الفروع للمنطقة الشرقية و مدراء المصارف ورؤساء الاقسام و المدققين الشرعيين للمصارف التجارية في مدينة بنغازي (مصرف الوحدة ، مصرف الجمهورية ، التجاري الوطني). ولقد تم توزيع عدد 40 استبانة وتم استرجاع عدد 35 استبانة صالحة للتحليل .

3.2 وسيلة جمع البيانات

تم تصميم قائمة استبيان لتجميع آراء عينة الدراسة موضوع البحث، حيث تضمنت جزأين: الجزء الأول يتعلق ببيانات عامة عن المشاركين (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)، والجزء الثاني يتناول معوقات تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا . وتم تقسيمها الي معوقات داخلية ومعوقات خارجية ، وهو الجزء المتعلق باختبار الفروض .

كما اعتمد الباحثان في تحديد خيارات الإجابة علي الأسئلة المتعلقة باختبار الفرضيات علي مقياس ليكرت الخماسي، تحديد اتجاه الإجابات حسب قيم المتوسط المرجح، والتي تم احتسابها بناءا على طول الفترة (5/4 = 0.80)، كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (**1-3**) فترات اتجاه الإجابة

المتوسط المرجح	1.79 -1	2.59 – 1.80	3.39 – 2.60	4.19 -3.40	5 - 4.20
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

3.3 وصف بيانات عينة الدراسة الديموغرافية

يوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراري لبيانات العينة الديمغرافية (الجنس ، المؤهل العلمي ، التخصص، الخبرة ، المستوي الوظيفي) و من خلال الجدول نجد أن نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث حيث بلغت علي التوالي 88.6٪ ، 11.4٪ ، وكان 57.1٪ من المشاركين في الدراسة يحمل المؤهل العلمي بكالوريوس ، يليه حملة الماجستير بنسبة 17.1٪ ، وهو يعطي مؤشر جيد علي تفهم المشاركين لموضوع البحث ، كما ظهرت تحت فئة (أخري) نسبة 14.3٪ وهي تمثل (حملة ليسانس أداب ، ليسانس قانون ،

□ (إدارة المراجعة ، وحدة الأمتثال ، إدارة المخاطر ، إدارة التفتيش ، إدارة المحاسبة)

ثانوية أدبي) . أما التخصص فكانت أعلي نسبة للمحاسبة ثم ادارة الاعمال بنسبة علي التوالي 51.4٪ ، 22.9٪ . كما يبين الجدول امتلاك المشاركين لخبرة مهنية طويلة حيث أن 57.1٪ تتجاوز خبرتهم خمسة عشر عام ، و أما 22.9٪ من المشاركين فخبرتهم من 10سنوات الي 15 سنة ، وهذا يرفع مستوي الثقة في المعلومات والآراء المتحصل عليها من قبلهم . كما ظهر أن 37.1٪ من المشاركين هم من رؤساء الاقسام يليهم مدراء الادارات بنسبة 20٪ ، وموظفين 20٪ (الموظفين هم ممن عمل في ادارة او قسم الصيرفة الاسلامية) ، يليهم مدراء الفروع بنسبة 14.3٪ . أما ما نسبته 8.6٪ فهم (رئيس مجلس ادارة ، المراقب الشرعي العام لفروع منطقة بنغازي ، نائب مدير فرع)

جدول رقم (**2-3**) البيانات الديمغرافية

بيان	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	□□.□
	أنثي	□□.□
الاجمالي		٪□□□
المؤهل العلمي	ماجستير	□□.□
	بكالوريوس	□□.□
	دبلوم	□□.□
	اخري	□□.□
المجموع		**٪100**
التخصص	محاسبة	□□.□
	إدارة اعمال	□□.□
	اقتصاد	□.□
	اخرى	□□.□
المجموع		٪□□□
الخبرة	أقل من 5 سنوات	5.7
	من 5 سنوات الي اقل من 10 سنوات	13.3
	من 10سنوات الي 15 سنة	22.9
	15 سنة فأكثر	57.1
المجموع		**٪100**
المستوي الوظيفي	مدير الفرع	14.3
	مدير ادارة	20
	رئيس قسم	□□.□
	موظف	20

	اخري	8.6
	المجموع	٪100

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

ولاختبار الفرضيات تم استخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) لتفريغ البيانات وتحليلها و استخدمت الاساليب الإحصائية التالية:

أ. اختبار الصدق والثبات Cronbach's Alpha

ب. اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov- Smirnov Test.

ج. . استخدام مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري).

د. اختبار شش دث–ث – تحليل التباين (ANOVA) لاختبار فرضيات الدراسة.

3.4.1 صدق وثبات فقرات أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات محاور الدراسة، وكان النسبة لمعامل الثبات (0.897) ،وتم احتساب معامل الصدق بأخذ الجدر التربيعي لمعامل الثبات هو (0.947)، وهذا يشير إلي أن البيانات ذات ثبات وموثوقية عالية.

2.4.3 اختبار التوزيع الطبيعي

وللتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات فقد قام الباحثان بأجراء اختبار الاعتدال Test of Normality من نوع Kolmogorov-Smirnov ،وظهرت النتائج بالجدول (3) ويعتبر هذا الاختبار ضروري لتحديد نوعية الاختبارات التي سوف يتم استخدامها لاختبار الفرضيات، وتبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح باستخدام الاختبارات المعلميه (البارومترى، □ رشش د س خشخت) في اختبار فرضيات الدراسة.

جدول (**3**–**3**) اختبار الاعتدال

Kolmogorov-Smirnov[a]			
Sig.	df	Statistic	
.200*	35	.120	

3.4.3 تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها.

لاختبار الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية لها، فقد تم استخدام اختبار (ش) لعينة واحدة –ش د زس س خش د ست شش دش،علي اعتبار أن القيمة الاختبارية (المتوسط) للمقياس ليكرت الخماسي (3)، ويتم رفض أو قبول الفرضية بناء علي قيمة (α= 0.05) ، فإذا كانت قيمة الدلالة (ت) أقل من α فإنه يتم قبول الفرضية. وتم صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي :

الفرضية الرئيسية الأولى: " وجود معوقات لتطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا." ، وتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولي: وجود معوقات داخلية لتطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا.

- الفرضية الفرعية الثانية: وجود معوقات خارجية لتطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا.

3.4.3.1 اختبار الفرضية الفرعية الاولي

ويبين الجدول رقم (4-3) موافقة المشاركين في الدراسة علي أغلب فقرات محور المعوقات الداخلية وجاء بالترتب الاول عبارة " عدم وجود إدارة خاصة بالبحوث والتطوير بخصوص عمل المصارف الإسلامية" بمتوسط بلغ (3.74) وانحراف معياري (1.094) يليها عبارة " علي عدم وجود نظم معلومات ملائم لتطبيق المصارف الاسلامية " بمتوسط (3.71) وانحراف معياري (1.100)، وجاءت في الترتيب الثالث عبارة "عدم وجود قدرات مؤهلة تأهيلا علميا لتطبيق المصارف الإسلامية" بمتوسط (3.60) وانحراف معياري (1.241) ، وهو ما يتفق مع ما جاء في المقابلة مع مشاركين في الدراسة من وجود نقص ملموس في العناصر البشرية المؤهلة ، ويري البعض منهم إن من اسباب سوء إدارة وتعثر المصارف التي فتحت نوافذ وفروع للصيرفة الاسلامية عدم وجود العنصر البشري المؤهل علميا وعمليا وشرعيا .كما أن عدم ايمان وقناعة الادارة العليا (بالمصارف التقليدية) بالمصارف الاسلامية كان من اسباب عرقلة عمل الصيرفة الاسلامية بالشكل الصحيح . وجاءت عبارة " عدم وضوح اجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية" بالترتيب الرابع بمتوسط (3.54) وانحراف معياري (1.067) وقد أشار المشاركين خلال المقابلة علي اهمية وضوح اجراءات الرقابة الداخلية المالية والشرعية ، فقد اعتبرها البعض منهم علي انها من اهم الاسباب المؤدية الي تعثر الديون في فروع الصيرفة الاسلامية والي عدم مشروعية بعض العقود والاجراءات بين المصرف والعميل .

جدول (4-3) نتائج اختبار (□) للفرضية الفرعية الاولي

متوسط المقياس =3								
المعوقات الداخلية	متوسط	الانحراف المعياري .	t	درجة الحرية	قيمة الدلالة	اتجاه الاجابة	ترتيب الفقرة	القرار الاحصائي
عدم وجود نظم معلومات ملائمة لتطبيق المصارف الإسلامية	3.71	1.100	3.841	34	.001	موافق	2	دال
عدم وجود قدرات مؤهلة تأهيلا علميا لتطبيق المصارف الإسلامية	3.60	1.241	2.859	34	.007	موافق	3	دال
عدم وجود قدرات مؤهلة تأهيلا مهنيا لتطبيق المصارف الإسلامية	3.43	1.220	2.079	34	.045	موافق	7	دال
عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يوضح كيفية عمل المصارف الإسلامية	3.51	1.147	2.652	34	.012	موافق	5	دال
عدم وجود دورات تدريبية لتوضيح كيفية عمل المصارف الإسلامية	3.43	1.145	2.214	34	.034	موافق	6	دال
عدم وضوح اجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية	3.54	1.067	3.011	34	.005	موافق	4	دال

عدم وجود إدارة خاصة بالبحوث والتطوير بخصوص عمل المصارف الإسلامية	3.74	1.094	4.018	34	.000	موافق	1	دال
عدم ملائمة الانظمة المحاسبية لتطبيق المصارف الإسلامية	3.14	1.089	.776	34	.443	محايد	8	غير دال
صعوبة وضع معايير رقابية للعمل المصرفي بالمصارف الإسلامية	3.06	1.87	.285	34	.777	محايد	9	غير دال
متوسط المحور	**3.463**	**.8131**	**3.372**	**34**	**.002**	**موافق**		**دال**

وجاء بالترتيب الخامس عبارة "عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يوضح كيفية عمل المصارف الإسلامية" بمتوسط (3.51) وانحراف معياري (1.147) حيث يري المشاركين بالدراسة أهمية وجود هيكل تنظيمي واضح وضرورة وضع دليل عمل للمصرف الاسلامي لتسترشد به المصارف الاسلامية الناشئة ، نظرا لاختلاف طبيعة عمل المصارف الاسلامية عن التقليدية مما يتطلب مراعاة السمة الاستثمارية والاجتماعية والاسلامية للمصرف الاسلامي عند تصميم الهيكل التنظيمي . ويري المشاركين بالدراسة اهمية دور البرامج التدريبية المتخصصة(المصرفية ، الشرعية)المكثفة للموظفين لضمان نجاح العمل المصرفي الاسلامية ، حيث جاءت هذه الفقرة بالترتيب السادس بمتوسط (3.43) وانحراف معياري (1.145) . أما عبارة " عدم وجود قدرات مؤهلة تأهيلا مهنيا لتطبيق المصارف الإسلامية" فقد جاءت بالترتيب السابع بمتوسط (3.43) وانحراف (1.22) . ويظهر الجدول عدم موافقة المشاركين في الدراسة علي عدم ملائمة الانظمة المحاسبية لتطبيق الصيرفة الاسلامية ومكن ارجاع ذلك لعدم الخبرة في مجال المصارف الاسلامية . فقد تحصلت هذه العبارة علي متوسط (3.14) وانحراف (1.089) . وجاءت عبارة " صعوبة وضع معايير رقابية للعمل المصرفي بالمصارف الاسلامية " باقل متوسط (3.06) حيث وأشار المشاركين الي وجود معايير رقابية للعمل المصرفي سواء الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي او المعايير الصادرة عن هيئة (آيوفي) .

- وبالنظر الي نتائج اختبار ث في الجدول (4-3) نجد أن أغلب الفقرات كانت ذات دلالة احصائية ، و كان متوسط المحور (3.46) في نطاق (موافق) وإن قيمة ت أقل من(0.05) علية يتم قبول الفرضية الفرعية الأولي: وجود معوقات داخلية لتطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا.

3.4.3.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

يوضح الجدول رقم (5-3) المعوقات الخارجية التي تحد من تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا ، فقد جاء في الترتيب الاول عبارة " عدم وجود سوق مالي اسلامي والذي يعد من ضرورات الاستثمار المتميز " بمتوسط(4.14) انحراف معياري (.879) مما يشير الي وعي المشاركين بالدراسة لأهمية السوق المالي الاسلامي للمصارف الاسلامية ، في تمكين المصارف الاسلامية من الحصول علي فرص تمويلية واستثمارية ودون الحاجة الي اللجوء للمصارف التقليدية . ويري المشاركين بالدراسة إن عدم وجود سلطة واضحة بالدولة لتحديد المعايير التشريعية لتطبيق المصارف الإسلامية ممكن أن يعيق تطبيق المصارف الاسلامية بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (.867) مما يجعها تأتي في الترتيب الثاني في المعوقات الخارجية . كم أن معوق عدم وجود دعم حكومي للمصارف الاسلامية جاء في الترتيب الثالث بمتوسط (4.00) وانحراف معياري (.907) . وجاء في الترتيب الرابع معوق عدم وجود مراكز تدريب وتطوير علي كيفية عمل المصارف الاسلامية بمتوسط (3.91) وانحراف معياري (1.095) لما له دور كبير

في رفع من كفاءة الكوادر البشرية شرعيا ومصرفيا . أما عدم كفاية النظم القانونية فجاءت بالترتيب الخامس بمتوسط (3.80) وانحراف معياري (994.) حيث يري المشاركين القصور في القوانين التي تناولت موضوع المصارف الاسلامية وعدم كفايتها . ويري المشاركين بالدراسة إن " كثرة وتشعب الآراء الفقهية ، يمكن أن يربك المسؤولين عن إدارة المصارف الاسلامية مما يؤدي الي تعطيل بعض الصيغ المصرفية ، وذلك بسبب أن الاحكام في المسائل الشرعية متعدد الآراء ويعتمد علي الفتاوى الصادرة من الهيئات الشرعية المختلفة بالمصارف وتأتي هذه الفقرة بالترتيب السادس بمتوسط (3.71) وانحراف معياري(1.017) . ومن وجهة نظر المشاركين في الدراسة يمكن أن يشكل "عدم تكافؤ المنافسة بين المصارف الاسلامية والتقليدية " عائق امام تطبيقها ، ويرجع بعضهم المنافسة الي الدعم الي يوفره المصرف المركزي للمصارف التقليدية . وقد جاءت هذه الفقرة في الترتيب السابع بمتوسط (3.66) وانحراف معياري (938.) . أما الترتيب الثامن فكان لعبارة " عدم التناغم بين المصرف المركزي والمصارف الاسلامية " بمتوسط(3.66) انحراف (998.) حيث أن عدم تفهم المصرف المركزي لطبيعة وخصوصية عمل المصارف الاسلامية يمكن أن يترتب عليه بعض الاشكاليات في العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الاسلامية . جاءت عبارة " تأثر استقلالية المصارف الإسلامية سلبا بسبب التأثيرات الناجمة عن العولمة المالية" بالترتيب التاسع بمتوسط (3.63) وانحراف معياري (910.) . ويليها في الترتيب العاشر " كثرة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية" بمتوسط (3.46) وانحراف معياري (1.172) . وجاءت عبارة " عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة للإشراف على عمل المصارف الإسلامية" بأقل متوسط بلغ (3.20) وانحراف معياري (1.132) وهو يقع ضمن نطاق مؤشر (محايد) ويمكن ارجاع السبب الي وجود هيئة شرعية بالمصرف المركزي ويري المشاركين انها هيئة مستلقة كما ورد خلال المقابلة من المشاركين بالدراسة .

- وبالنظر الي نتائج اختبار ث في الجدول (5-3) نجد أن أغلب الفقرات كانت ذات دلالة احصائية باستثناء الفقرة الاخيرة ، و كان متوسط المحور (3.75) في نطاق (موافق) وإن قيمة ت أقل من(0.05) ، علية يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية : وجود معوقات خارجية لتطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا.

جدول (**5-3**) نتائج اختبار (□) للفرضية الفرعية الثانية

متوسط المقياس =3								
المعوقات الخارجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	قيمة الدلالة	اتجاه الاجابة	ترتيب الفقرة	القرار الاحصائي
عدم تكافؤ المنافسة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	3.66	.938	4.147	34	.000	موافق	7	دال
عدم تناغم العلاقة بين المصرف المركزي و المصارف الإسلامية	3.66	.998	3.894	34	.000	موافق	8	دال
عدم وجود مراكز تدريب وتطوير على كيفية عمل المصارف الإسلامية	3.91	1.095	4.941	34	.000	موافق	4	دال
عدم وجود سلطة واضحة بالدولة لتحديد المعايير التشريعية لتطبيق المصارف الإسلامية	4.11	.867	7.606	34	.000	موافق	2	دال
تأثر استقلالية المصارف الإسلامية سلبا بسبب التأثيرات الناجمة عن العولمة المالية	3.63	.910	4.085	34	.000	موافق	9	دال
عدم كفاية النظم القانونية لتطبيق المصارف الإسلامية	3.80	.994	4.761	34	.000	موافق	5	دال

عدم وجود دعم حكومي لتطبيق المصارف الإسلامية	4.00	.907	6.519	34	.000	موافق	3	دال
كثرة وتشعب الفتاوي و الآراء الفقهية بخصوص تطبيق المصارف الإسلامية	3.71	1.017	4.156	34	.000	موافق	6	دال
عدم وجود سوق مالي إسلامي والتي تعد بحق من ضرورات الاستثمار المتميز	4.14	.879	7.690	34	.000	موافق	1	دال
كثرة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية	3.46	1.172	2.308	34	.027	موافق	10	دال
عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة للإشراف على عمل المصارف الإسلامية	3.20	1.132	1.045	34	.303	محايد	11	غير دال
متوسط المحور	**3.752**	**.612**	**7.271**	**34**	**.000**	**موافق**		**دال**

وبالنظر الي نتائج اختبار ث في الجدولين (4-3)، (5-3) نجد أن متوسط المحور الأول والثاني (المعوقات الداخلية والخارجية) بلغ علي التوالي (3.463 ، 3.75) الانحراف المعياري (0.813، 612.) وقيمة الدلالة (ت) للمحورين كانت أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، علية يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى: " وجود معوقات لتطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا."

3.4.3.3 تحليل النتائج واختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات المتفرعة عنها باستخدام تحليل التباين (**ANOVA**) ، حيث صيغت كالتالي :

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا والتي تعزي للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي – التخصص – الخبرة – المستوى الوظيفي).

يُظهر الجدول رقم (6-3) والخاص باختبار التباين للمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي – التخصص – الخبرة – المستوى الوظيفي) مع متوسط عام المحورين (معوقات التطبيق الداخلية والخارجية المصارف الاسلامية) أن قيمة الدلالة(ت) أكبر من 0.05 ، عليه يتم رفض الفرضية الرئيسة الثانية

" توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا والتي تعزي للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي – التخصص – الخبرة – المستوى الوظيفي)."

جدول رقم (**6-3**) اختبار (**ANOVA**) للفرضية الرئيسية الثانية

المعوقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	د	قيمة الدلالة الاحصائية	القرار
متغير المؤهل العلمي							
معوقات تطبيق المصارف الاسلامية	بين المجموعات	.840	3	.280	.685	.568	غير دال
	داخل المجموعات	12.676	31	.409			
	كلي	13.516	34				

متغير التخصص							
معوقات تطبيق المصارف الاسلامية	بين المجموعات	.457	3	.152	.362	.781	غير دال
	داخل المجموعات	13.059	31	.421			
	كلي	13.516	34				
متغير الخبرة							
معوقات تطبيق المصارف الاسلامية	بين المجموعات	.948	3	.316	.779	.515	غير دال
	داخل المجموعات	12.568	31	.405			
	كلي	13.516	34				
متغير المستوي الوظيفي							
معوقات تطبيق المصارف الاسلامية	بين المجموعات	.200	4	.050	.113	.977	غير دال
	داخل المجموعات	13.316	30	.444			
	كلي	13.516	34				

5.3 النتائج:

من خلال التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة والمقابلة لبعض المشاركين في الدراسة تم التوصل لعدد من المعوقات الداخلية والخارجية لتطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا يمكن تلخيصها في الاتي :

- النقص في الكوادر البشرية المؤهلة علميا وشرعيا يشكل عائق امام نجاح تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا .
- عدم وجود ادارات خاصة بالبحث والتطوير للعمل المصرفي الاسلامي .
- عدم وضوح إجراءات الرقابة المالية والشرعية المتعلقة بعمل المصارف الاسلامية
- عدم وجود هيكل تنظيمي يراعي السمة الاستثمارية والاجتماعية والاسلامية للمصرف الاسلامي
- عدم وجود سوق مالي اسلامي فعال .
- عدم كفاية القوانين المنظمة لعمل المصارف الاسلامية
- كثرة وتشعب الآراء الفقيه

3.6 التوصيات:

- العمل على تدريب وتطوير كوادر بشرية تتمكن من تطبيق المصارف الاسلامية في ليبيا .
- استحداث ادارات خاصة بالبحث والتطوير للعمل المصرفي الاسلامي في البيئة الليبية .
- العمل على توضيح إجراءات الرقابة المالية والشرعية المتعلقة بعمل المصارف الاسلامية من قبل الجهات المختصة بالدولة.

- العمل على وضع هيكل تنظيمي ملائم يراعي السمة الاستثمارية والاجتماعية والاسلامية للمصرف الاسلامي.
- العمل على إنشاء سوق مالي اسلامي فعال يعمل على تفعيل دور المصارف الاسلامية.
- العمل على اصدار القوانين الكافية والمنظمة لكيفية عمل المصارف الاسلامية.
- العمل على وضع تشريعات شرعية موحدة والعمل بها كمعايير تنظم كيفية عمل المصارف الاسلامية.

قائمة المراجع

- الحاج، طارق و دعاس، غسان، (مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)، العدد 2، 2003)، " مساهمة المصارف الاسلامية في نشاط المصرفي الفلسطيني "، (نابلس، فلسطين، ص ص 485 - 500).
- العجلوني، أحمد طه، (مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، مجلد 22، عدد 2، 2009)، " المصارف الاسلامية والعولمة المالية: الاثار المتوقعة وكيفية المواجهة "، (السعودية، ص ص 3 – 38).
- الكفري، مصطفى العبدالله و رمضان، محمد توفيق، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، العدد الاول، 2014)، " تجربة المصارف الاسلامية في سورية الواقع والمعوقات (2007-2011)"، (دمشق، سوريا، ص ص 697- 716).
- الموسري، حيدر يونس و جواد، كمال كاظم، (مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 11، 2009)، " المصارف الاسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2 "، (العراق، ص ص 98-121).
- السرحي، لطف محمد، (مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية الواقع وافاق المستقبل، 2010)، " الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية ظوابط التأسيس وعوامل النجاح"، (الجمهورية اليمنية، نادي رجال الأعمال).
- العليات، احمد عبدالعفو مصطفى، 2006، "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الصقع، محمد سالم و التائب، عادل عبدالسلام، (مجلة الجامعة الاسمرية، العدد ، 2017)"معوقات تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف التجارية الليبية " (زليتن، ليبيا، ص 643 – 678).
- سميران، محمد علي، (المؤتمر الدولي للمصارف الاسلامية، 2011)، " وجهة نظر حول المصارف الاسلامية "، (السعودية، المعهد العالي للدراسات الاسلامية، جامعة آل البيت).
- صديقي، محمد نجاة الله، (المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الاسلامي، 2007)، " معوقات البحث في الاقتصاد الاسلامي "، (جدة، السعودية، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز).
- فشتول، احمد عمر بشير، 2013، " إمكانية تطبيق بطاقة الأهداف المتوازنة في المنشآت الصناعية الليبية " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

- قادري، نهلة و بن ساسي، عبدالحفيظ، (المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد، 2017)، " إدارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية "، (الجزائر، ص ص 229 – 238).
- طشطوش، هايل، (مجلة المحاسب العربي، العدد 32، 2015)، خصائص المصارف الاسلامية، (
- مصطفى، مصطفى ابراهيم محمد، 2006، " تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الامريكية المفتوحة مصر، القاهرة.
- مشتهى، بهاء الدين بسام، 2011، " دور المصارف الاسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996 – 2008 "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.